

تقرير بعثة مجلس الأمن إلى أوغندا والسودان في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠

أولا - مقدمة

١ - في رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، أبلغ رئيس مجلس الأمن الأمين العام باعترام المجلس إيفاد بعثة إلى أوغندا والسودان في الفترة من ٤ إلى ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. واتفق أعضاء المجلس على اختصاصات البعثة (انظر S/2010/509، المرفق). وتشكيل البعثة هو كالتالي:

السفير روهাকা نا روغوندا (أوغندا)، رئيس مشارك للبعثة

السفير مارك ليال غرانت (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)،
رئيس مشارك للبعثة

السفيرة سوزان رايس (الولايات المتحدة الأمريكية)، رئيسة مشاركة للبعثة

السفير كريستيان إينر (أستراليا)

السفير إيفان بارباليتش (البوسنة والهرسك)

السفيرة ماريا لويزا فيوتي (البرازيل)

السفير لي باودونغ (الصين)

الوزير مارتان بريان (فرنسا)

السفير ألفريد مونغاراموسوتسي (غابون)

السفير تسونيو نيشيدا (اليابان)



السفير نواف سلام (لبنان)

السفير كلود هلر (المكسيك)

الوزير بولس بول زوم لولو (نيجيريا)

السفير فيتالي تشوركين (الاتحاد الروسي)

السفير إرتوغرول أباكان (تركيا)

ثانياً - زيارة مجلس الأمن إلى أوغندا

ألف - المعلومات الأساسية والسياق

٢ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، اجتمع أعضاء مجلس الأمن مع الرئيس يويوري كاغوتا موسيفيني في عنتيبي. وكان الغرض من الزيارة هو إعادة تأكيد تقدير المجلس لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ودعم المساهمة القيّمة التي تقدمها أوغندا للبعثة؛ والإعراب عن تفاؤله إزاء تحسن العلاقات بين بلدان المنطقة وزيادة التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية التي يطرحها جيش الرب للمقاومة؛ ومناقشة حالة تنفيذ اتفاق السلام الشامل للسودان، بما في ذلك تنظيم الاستفتاءين المقرر إجراؤهما في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في جنوب السودان وأبيي.

٣ - وقام أعضاء مجلس الأمن بزيارة قاعدة الأمم المتحدة للدعم في عنتيبي، وتلقوا إحاطة إعلامية بشأن التقدم المحرز فيما يتعلق بتوسيع القاعدة لتصبح مركزاً إقليمياً للوجستيات وبشأن التدابير المتخذة لزيادة ترشيد الموارد المتوفرة.

باء - الاجتماع مع رئيس أوغندا

٤ - أفاد الرئيس موسيفيني بأن المنطقة تواجه مسألتين أشد إلحاحاً من غيرهما تتمثلان في تنفيذ اتفاق السلام الشامل ومسألة الإرهاب في الصومال. وشدد الرئيس وأعضاء مجلس الأمن على أهمية تقييد جميع الأطراف بالتنفيذ الكامل للاتفاق، وخصوصاً عقد استفتاءين أحدهما في جنوب السودان والآخر في أبيي بشكل سلمي يتسم بالشفافية والمصادقية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

٥ - واعتبر الرئيس أن المخاوف من أن يشكل استفتاء تقرير المصير في جنوب السودان سابقة وأن تكون له تداعيات في أجزاء أخرى من القارة مخاوف لا أساس لها، ملاحظاً أن الاستفتاء جزء لا يتجزأ من اتفاق السلام الشامل. وقال الرئيس إنه تلقى تطمينات

من الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالسودان الذي عُقد في نيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر مفادها أن المجتمع الدولي لا يزال يدعم بقوة عقد الاستفتاء في جنوب السودان في الموعد المحدد له وبشكل سلمي.

٦ - واتفق الرئيس ووفد مجلس الأمن على أن نشر مراقبي الأمم المتحدة وغيرهم من المراقبين الدوليين طيلة عمليات الاستفتاءين من شأنه أن يعزز شفافية الاستفتاءين ومصداقيتهما ويساهم في تيسير قبول نتائجهما.

٧ - وكرر أعضاء مجلس الأمن التزامهم بدعم التنفيذ الكامل للاتفاق، بما في ذلك عقد استفتاءين بشكل سلمي يتسم بالشفافية والمصداقية في جنوب السودان وأبى في ٩ كانون الثاني/يناير. واتفقوا مع الرئيس على أن هناك حاجة ملحة لتعزيز قدرة المؤسسات في الجنوب، ولا سيما إذا أفضى الاستفتاء إلى تحول جنوب السودان إلى بلد ذي سيادة.

٨ - وفيما يتعلق بالحالة في الصومال، أفاد الرئيس موسيفيني بأن الأمن والاستقرار في الصومال هدف يمكن تحقيقه إذا قدم المجتمع الدولي الدعم اللازم إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وذكر أن الاتحاد الأفريقي سيواصل دعم عملية جيبوتي للسلام باعتبارها عملية سياسية حظيت بموافقة الشعب الصومالي. وأعرب الرئيس عن ثقته بأنه يمكن القضاء نهائياً على التهديد الذي تطرحه جماعة الشباب على نحو ما أثبتته بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال عندما جرّدت الجماعة الإرهابية من قدرتها على الإطاحة بالحكومة الاتحادية الانتقالية.

٩ - وفي نفس السياق، شدد الرئيس على أن بمقدور أوغندا وبلدان أفريقية أخرى تعبئة ما يلزم من القوات وأنها ملتزمة بالقيام بذلك في أقصر مدة ممكنة، وأن هناك حاجة ماسة إلى زيادة الدعم اللوجستي والمالي الذي تتلقاه بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكيانات أخرى. واقترح الرئيس محاكاة الصيغة المستخدمة في حالي تيمور - ليشتي وبوروندي، حيث قامت أستراليا وجنوب أفريقيا على التوالي بنشر الجزء الأكبر من القوات بدعم من وحدات إضافية تقدمها بلدان أخرى.

١٠ - وبالإضافة إلى ذلك، أوصى الرئيس بأن تنظر البلدان التي توجد لديها سفن عسكرية وحاملات طائرات منتشرة قبالة سواحل الصومال في إنشاء وإنفاذ منطقة لحظر الطيران وحصار بحري لتقييد حركة الجماعات الإرهابية وتدفق الأسلحة.

١١ - وفيما يتعلق بجيش الرب للمقاومة، أفاد الرئيس أن الجيش لا يطرح مشكلة في الأجل الطويل لأن بلدان المنطقة أصبحت تعمل معاً بشكل وثيق. ودعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة على الخصوص إلى دعم الجهود الإقليمية. وفي السياق نفسه، طلب الرئيس

توخي المرونة في بعض إجراءات الأمم المتحدة بشأن نشر القوات غير التابعة للأمم المتحدة ودعمها، مشيراً إلى أنه خلال العمليات العسكرية التي شنت ضد جيش الرب للمقاومة، لم يكن بالإمكان استخدام الطائرات العمودية التابعة لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية خلال عطل نهاية الأسبوع.

١٢ - وكرر وفد مجلس الأمن تقديره الخالص للدعم الكريم الذي تقدمه السلطات الأوغندية، بما في ذلك الحيز الإضافي الذي تتيحه لتحويل قاعدة الدعم في عنتيبي إلى قاعدة إقليمية للدعم اللوجستي.

جيم - زيارة قاعدة الدعم في عنتيبي

١٣ - قدم مدير دعم البعثة في بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إحاطة إلى أعضاء مجلس الأمن بشأن التقدم الذي أحرزته قاعدة الدعم في عنتيبي من حيث توسيع نطاقها لتصبح مركزاً إقليمياً للوجستيات، مشيراً إلى أن إتاحة حيز إضافي سيسمح بتوسيع المرافق وزيادة كفاءة الدعم المقدم إلى بعثات حفظ السلام المجاورة.

١٤ - وتلقى أعضاء المجلس أيضاً إحاطة بشأن التقدم المحرز صوب إنشاء مركز إقليمي مكتمل لتقديم الخدمات يرمي إلى توفير مختلف أنواع الدعم إلى كيانات الأمم المتحدة في المنطقة من خلال إبرام اتفاقات مستوى الخدمات. وفي حالات محددة، يمكن تقديم خدمات مماثلة إلى كيانات غير تابعة للأمم المتحدة، من قبيل البعثات الأفريقية لحفظ السلام، وذلك رهناً بموافقة الهيئات التشريعية المعنية للأمم المتحدة وتوقيع اتفاق مستوى الخدمات.

ثالثاً - زيارة مجلس الأمن إلى السودان

ألف - المعلومات الأساسية والسياق

١٥ - قام مجلس الأمن بزيارة السودان ليؤكد مجدداً التزام المجتمع الدولي بدعم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل في حينه، ويشجع على التوصل إلى تسوية سلمية وشاملة وجامعة للحالة في دارفور. وحث المجلس حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان على التعاون فيما يتعلق بالاستفتاءين المقرر عقدهما في جنوب السودان وأبيي وفي تسوية المسائل العالقة المتصلة باتفاق السلام الشامل، بما في ذلك استكمال عملية ترسيم الحدود بنجاح وعقد مفاوضات بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء. وأكد المجلس أيضاً أهمية الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي دعماً لعمليات السلام في السودان.

١٦ - واضطلع مجلس الأمن بهذه الزيارة أيضا لكي يؤكد مجددا دعمه لبعثة الأمم المتحدة في السودان وللعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وكذلك للعمل الذي يقوم به كبير الوسطاء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتقييم المساعدة التي تقدمها البعثة والعملية المختلطة في نطاق ولايتهما وقدراتهما الحالية. وفي هذا السياق، أكد المجلس قلقه بشأن أمن العاملين في مجالي المساعدة الإنسانية وحفظ السلام وكرر تأكيد الأهمية الحيوية لتمكينهم من التمتع بحرية التنقل والوصول إلى المناطق المتضررة بشكل كامل وآمن دون معوقات.

١٧ - وقد أجرى مجلس الأمن بعثته إلى السودان في خضم تزايد التوقعات المرتبطة بالاستفتاءين المقرر عقدهما في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أفادت وسائل الإعلام بأن عملية تسجيل الناخبين لأغراض الاستفتاء جنوب السودان ستبدأ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر، وفقا لرئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان. ومن جهة أخرى، لم تُنشأ بعد مفوضية استفتاء أبيي وتواصل الأطراف التفاوض من أجل حل مسألة الإقامة/أهلية الناخبين، وهو خلاف طويل الأمد بين رُحّل قبيلة المسيرية وسكان دينكا نفوك في أبيي. وبالإشارة إلى البيان المؤرخ ٢٤ أيلول/سبتمبر الصادر في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى المعقود بشأن السودان برئاسة الأمين العام، أكدت البعثة مجددا مسؤولية الأطراف فيما يتعلق بإجراء الاستفتاءين في أجواء سلمية تنسم بالمصداقية والحرية في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ على نحو يعكس إرادة الشعب السوداني، وذكّرت جميع الأطراف والدول بالتزامها باحترام نتائج الاستفتاءين.

١٨ - وفي دارفور، حرت بعثة مجلس الأمن في سياق حالة أمنية متقلبة، تتخللها اشتباكات مسلحة بين قوات الحكومة وقوات المتمردين في جبل مرة، وأعمال إجرامية، وعمليات خطف وهجمات تستهدف قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام وموظفيها المدنيين. ويواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة جهودهما من أجل تيسير التوصل إلى تسوية للتراع عن طريق التفاوض. وفي هذه الأثناء، أعلنت الحكومة عن استراتيجية سياسية وأمنية لدارفور تلتزم فيها بتحسين الحالة في الميدان.

باء - الاجتماعات في جوبا

حكومة جنوب السودان

١٩ - في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، وصلت بعثة مجلس الأمن إلى جوبا والتقت بالنائب الأول للرئيس سلفا كير ميارديت وأعضاء آخرين في حكومة جنوب السودان. وأكد النائب الأول للرئيس مجددا التزام حكومته بتنفيذ اتفاق السلام الشامل، بما في ذلك عقد الاستفتاءين

في جنوب السودان وأبيي في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وسلط الضوء على عدد من المسائل العالقة، بما في ذلك عملية ترسيم حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ بين شمال السودان وجنوبه، ومركز أبيي، والتفاوض بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، وكرر تأكيد استعداد حكومته لإنجاز المهام المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل بدعم من المجتمع الدولي. وبوجه خاص، دعا نائب الرئيس كبير المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم التقني واللوجستي والمالي إلى مفوضية استفتاء جنوب السودان، مشيراً إلى أن المفوضية لم تتمكن من استقدام موظفين بدون تمويل من حكومة الوحدة الوطنية.

٢٠ - وفيما يتعلق بترسيم الحدود، أفاد النائب الأول للرئيس كبير بأن القوات المسلحة السودانية قد شرعت في الانتشار من جديد على امتداد حدود ١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦، متوغلة في جنوب السودان. واقترح إنشاء منطقة عازلة على طول الحدود، كما دعا الأمم المتحدة إلى الانتشار في المنطقة لمنع وقوع اشتباكات ممكنة بين القوات المسلحة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

٢١ - وفيما يخص أبيي، أكد النائب الأول للرئيس كبير أن الحكم الذي أصدرته محكمة التحكيم الدائمة في تموز/يوليه ٢٠٠٩ بشأن حدود أبيي قد أعاد تأكيد إقليم أبيي باعتباره المناطق التي تشمل المشيخات التسع لقبائل دينكا نقوك، وهو ما قبله الطرفان، وأنه لا ينبغي إجراء مزيد من المناقشات بشأن مشاركة قبيلة المسيرية في استفتاء أبيي. وشاطر النائب الأول للرئيس كبير قلقه بشأن احتمال أن تتغير بعد الاستفتاءين الأجواء المواتية للتفاوض بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، ولاحظ أنه من المهم أن يتفق الطرفان بشأن إطار مواصلة التفاوض لكي يتسنى مواصلة المناقشات بصرف النظر عن نتائج الاستفتاءين. ودعا المجتمع الدولي إلى تيسير هذه العملية.

٢٢ - ولاحظ النائب الأول للرئيس أيضاً قلة أنشطة التنمية وبناء السلام والمصالحة في جنوب السودان. وأفاد بأن حكومته قد عرضت العفو على أولئك المسؤولين عن التحريض على أعمال العنف بعد انتخابات نيسان/أبريل، مشيراً إلى أن الاشتباكات المسلحة في جنوب السودان قد تفاقمت بسبب تدفق الأسلحة من شمال السودان.

٢٣ - وأبلغت بعثة مجلس الأمن النائب الأول للرئيس كبير بأن المجتمع الدولي متحد فيما يتعلق بدعم التنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل في موعده المقرر، وهو ما أعيد تأكيده في البيان المعتمد في أعقاب الاجتماع الرفيع المستوى المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وأكدت البعثة أيضاً مسؤولية السلطات السودانية المعنية عن كفالة سلامة العاملين في مجالي حفظ السلام والمساعدة الإنسانية وتمتعهم الكامل بحرية التنقل. وشجعت البعثة أيضاً الطرفين على

حل المسائل غير المحسومة عن طريق الحوار، ولاحظت أن إصدار إعلان انفرادي بالاستقلال قد يقوض دعم المجتمع الدولي للعملية. وشددت البعثة أيضا على أن عملية الاستفتاء يجب أن تكون جامعة وأن تتسم بالحرية والتزاهة على نحو يعكس جميع أصوات شعب جنوب السودان.

٢٤ - وأكد أعضاء حكومة جنوب السودان مجددا أن موظفي الأمم المتحدة سيتلقون الحماية في جنوب السودان وأن الاستفتاء سيجري في أجواء من الحرية والتزاهة بما يكفل لشعب جنوب السودان حرية الإعراب عن رأيه، سواء مال إلى الوحدة أو إلى الانفصال. وختاما، طلب النائب الأول للرئيس إلى أعضاء مجلس الأمن تعزيز ولاية بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبخاصة فيما يتعلق بحماية المدنيين. وأكد أن حكومته لن تلجأ إلى إصدار إعلان انفرادي بالاستقلال، لكنه أضاف أنه إذا رفض حزب المؤتمر الوطني التعاون، فإن الاستفتاء الخاضع لرصد دولي يمكن أن يجري دون مشاركة شمال السودان.

مكتب استفتاء جنوب السودان

٢٥ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع مكتب استفتاء جنوب السودان في جوبا. وقدم رئيس المكتب، وهو أيضا نائب رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان، إحاطة إلى البعثة بشأن حالة الاستعدادات لإجراء الاستفتاء، ملاحظا أن اللجان العليا للولايات قد أنشئت في الولايات العشر كافة في جنوب السودان، وأن المكتب عاكف على تحديد مواقع لمراكز الاستفتاء القطرية. وأبلغ البعثة كذلك بأنه من المتوقع استلام المواد المتصلة بتسجيل الناخبين في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، أي في الوقت المناسب لبدء تسجيل الناخبين في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر.

٢٦ - وأبرز أعضاء المكتب التحديات المرتبطة بالأعمال التحضيرية للاستفتاء، بما في ذلك صعوبة الوصول إلى المناطق النائية، ونقص الأموال، والإطار الزمني القصير، والتحديات المتعلقة بالتسجيل والتصويت في شمال السودان وما وراء البحار، ولا سيما في إثيوبيا وأستراليا وأوغندا وكندا وكينيا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. وبالرغم من هذه العقبات، فقد عقدوا العزم على إجراء الاستفتاءين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ ويحذوهم الأمل في إنجاز هذه المهمة بدعم من المجتمع الدولي. وأعربوا عن ثقتهم في إمكانية إتمام عملية تسجيل الناخبين في فترة وجيزة نسبيا بفضل توعية الناخبين وأجواء التحمس للاستفتاء. وشددوا على أهمية التعاون بين حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان من أجل تحقيق هذا الهدف.

المجتمع المدني

٢٧ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع قادة المجتمع المدني في جنوب السودان، بما في ذلك ممثلو الكنيسة والجماعات النسائية. وأعرب ممثلو المجتمع المدني جميعاً عن الحاجة إلى استمرار الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن لتنفيذ اتفاق السلام الشامل باعتباره أساساً لتحقيق السلام في السودان. وأكد ممثلو المجتمع المدني أيضاً أهمية إجراء الاستفتاء والمشاورات الشعبية في أجواء تتسم بالحرية والنزاهة، وحل مسألة ترسيم الحدود، بما في ذلك في أبيي. وارتأى البعض ضرورة وضع نظام للإنذار المبكر، مع نشر قوات رصد تابعة للأمم المتحدة على امتداد الحدود. وشاطر أحد الممثلين قلقه بشأن التهديدات الصادرة عن مسؤولين في مؤتمر الحزب الوطني بطرد جنوبيين من شمال السودان في حالة تصويت جنوب السودان لصالح الاستقلال. وأفاد ممثلون آخرون بأن الوحدة لا تستهويهم وأن الاستقلال هو الخيار الوحيد أمامهم. وأبرزت ممثلة عن الجماعات النسائية التقدم الذي يجري إحرازه في جنوب السودان في مجالات منها تمكين المرأة، ودعت المجتمع الدولي إلى مواصلة دعمه للتنمية في جنوب السودان.

مركز التدريب التابع لجهاز شرطة جنوب السودان في الرجاف

٢٨ - قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة إلى مرفق لتدريب الشرطة في الرجاف، بولاية وسط الاستوائية، حيث يتلقى ٤٠٠ ٥ من طلاب الشرطة (بينهم أكثر من ٣٠٠ امرأة) تدريباً على مدى تسعة أشهر. ورحب مفتش الشرطة بالبعثة وأعرب عن امتنانه للشركاء الدوليين من قبيل بعثة الأمم المتحدة في السودان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لما يقدمونه من مساعدة. وأعرب وزير الداخلية عن التزامه ببناء قوة شرطة قادرة على مواجهة التحديات الأمنية الداخلية. وشاهدت البعثة عروضاً توضيحية لعمليات إلقاء القبض في الحالات الشديدة الخطورة، وحماية الشخصيات المهمة، ومكافحة الشغب. وزارت البعثة أيضاً قاعات الدرس وتفاعلت مع المتدربين الذين كانوا بصدد تلقي التدريب بشأن أمن الحدود والقانون.

جيم - الاجتماعات في دارفور

مجمع الوكالات الإنسانية

٢٩ - في ٨ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع ممثلين عن وكالات إنسانية في الفاشر. وسلط المشاركون الضوء على التحديات المرتبطة بحرية التنقل والقدرة على إيصال المساعدات الإنسانية، وبخاصة في جبل مرة، منذ بداية السنة. وأشار مجتمع الوكالات الإنسانية أيضاً إلى أن الاشتباكات المسلحة بين الحكومة والمتمردين ما فتئت

تسبب في تشريد السكان وتحول دون عودة السكان المدنيين بشكل طوعي ومستدام. وأفاد المشاركون بأن الجهات الإنسانية لم تسترجع بعد قدرتها الكاملة على العمل بمستويات ما قبل آذار/مارس ٢٠٠٩، في أعقاب قيام حكومة السودان بطرد ١٣ منظمة غير حكومية وإغلاق منظمات محلية مختلفة في آذار/مارس ٢٠٠٩. وأشاروا أيضا إلى تعذر رصد الحالة الإنسانية بشكل منهجي، وبخاصة فيما يتعلق بالجماعات العاملة في مجال حقوق الإنسان ومسائل الحماية (من قبيل العنف الجنساني)، بعد طرد المنظمات غير الحكومية. وإذ ركزت الوكالات الإنسانية على ضرورة إيصال المعونة بصورة محايدة، فقد شددت على أن تعاون السلطات السودانية سيكون أساسيا لتمكينها من العمل في جميع أنحاء دارفور، بما في ذلك المناطق التي تخضع لسيطرة الحكومة.

٣٠ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن قلقهم البالغ بشأن التصاعد المفاجئ في أعمال العنف في دارفور، وعدد الإصابات في صفوف المدنيين وضحايا العنف الجنسي والجنساني؛ وتجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة، وتدفق الأسلحة بشكل غير قانوني إلى دارفور واستمرار فرض القيود على عمليات إيصال المساعدات الإنسانية. وأكد الأعضاء أيضا قلقهم بشأن أمن المدنيين والعاملين في مجالي المساعدة الإنسانية وحفظ السلام في دارفور. وأثار بعض أعضاء المجلس أهمية التخطيط المسبق للمسائل التي تترتب عليها تداعيات في المدى الطويل، من قبيل إدارة المياه وعواقب تغير المناخ.

والي شمال دارفور

٣١ - اغتنم والي شمال دارفور فرصة عقد الاجتماع مع بعثة مجلس الأمن ليعرض رؤية حكومة السودان ويقدم مدخلات مباشرة في مداولات المجلس بشأن دارفور. وذكر الوالي أنه لا يوجد نزاع دائر في شمال دارفور، وأن الحالة الأمنية والإنسانية والسياسية والاقتصادية في دارفور قد شهدت تحسنا ملحوظا منذ الزيارة الأخيرة التي قام بها مجلس الأمن في عام ٢٠٠٨، وقال إن نسبة الجرائم قد انخفضت ونسبة التسجيل في المدارس الابتدائية قد ارتفعت، وإن هناك جهودا جارية تبذلها الحكومة من أجل معالجة مسائل العدالة والمصالحة على المستوى المحلي وتيسير العودة الطوعية للاجئين والنازحين. وأفاد الوالي بأن هذه التطورات إنما هي دليل على التزام الحكومة بحل النزاع الدائر في دارفور. وذكر الوالي أن مجلس الأمن ينبغي أن يمارس الضغط على جميع جماعات المتمردين لحملها على الانضمام إلى عملية السلام دون شروط مسبقة. وأشار الوالي أيضا إلى أن قرار المحكمة الجنائية الدولية إصدار لائحة اتهام بحق الرئيس البشير قد أثر سلبا على عملية السلام، وشدد على ضرورة معاملة السودان باعتباره عضوا يتساوى مع باقي الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وطلب الوالي من مجلس الأمن تبني آراء غير منحازة بشأن الحالة السائدة، والاعتراف بالتقدم الذي تحرزته الحكومة في هذا الصدد، على نحو ما تعكسه استراتيجيتها الجديدة لدارفور.

٣٢ - وأعربت بعثة مجلس الأمن عن قلقها إزاء التصاعد المفاجئ في أعمال العنف في دارفور، بما في ذلك عدم توفير الأمن للعاملين في مجالي حفظ السلام والمعونة الإنسانية، ودعت الحكومة وجميع الأطراف المعنية إلى كفالة حرية التنقل لموظفي العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وموظفي المعونة وتمكينهم من إيصال المعونة الإنسانية. وشدد بعض أعضاء مجلس الأمن أيضا على أن إحصاءات الأمم المتحدة تشير إلى أن أعمال العنف في دارفور قد زادت بنسبة ٢٤٠ في المائة مقارنة بالسنة الماضية. وكررت البعثة تأكيد دعمها لعملية السلام الجارية بقيادة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وحثت جميع جماعات المتمردين على الانضمام إلى عملية الدوحة للسلام دون شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، ودعت جميع الأطراف إلى إحراز تقدم صوب الوقف الفوري لأعمال القتال والتوصل إلى تسوية للتراع عن طريق التفاوض. وأكدت البعثة دعمها للعملية المختلطة ودعت جميع الأطراف إلى التعاون مع العملية في تنفيذ ولايتها، بما في ذلك حماية المدنيين وتيسير إيصال المعونة ودعم عملية الدوحة. وأكد عدد من أعضاء البعثة أهمية الحوار بين الحكومة ومختلف الدوائر الانتخابية في دارفور. وأبرز عدة أعضاء أهمية كفالة المساءلة عن الجرائم والتصدي لحالات الإفلات من العقاب.

النازحون المقيمون في مخيمي "أبو شوك" و "السلام"

٣٣ - اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع وفد من النازحين المقيمين في مخيمي "أبو شوك" و "السلام" خارج مركز الشرطة الأهلية التابع للعملية المختلطة في أبو شوك. وأكد ممثلو النازحين، بينهم نساء وشباب، نقص المعونة والتنمية في المخيمين، بما في ذلك قلة الغذاء والدعم الطبي وفرص التعليم. وتحدث العديد من الممثلين عن خوفهم من الاضطهاد بالإشارة إلى ما ورد من تقارير عن اغتيال أو مضايقة المناوئين للحكومة، ودعوا العملية المختلطة إلى تنفيذ ولايتها وتوفير مزيد من الحماية المكثفة. وأكد ممثلو المخيمين أيضا أهمية تحقيق السلام والعدالة بوصفهما شرطين مسبقين للعودة إلى الوطن وتحقيق التنمية. وأعرب بعض ممثلي المخيمين أيضا عن قلقهم إزاء تحول اهتمام المجتمع الدولي إلى الاستفتاءين وغيرهما من مسائل الشمال - الجنوب على حساب مسألة السلام في دارفور، وحثوا على تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بدارفور، بما في ذلك القرار ١٧٠٦ (٢٠٠٦)، وعلى زيادة قوام العملية المختلطة. وأحاط المجلس علما بهذه التحديات الخطيرة وأكد مجددا أنه لم يغفل عن الأهمية الحيوية لولاية العملية المختلطة، مع إعطاء الأولوية لحماية المدنيين وتيسير إيصال المعونة،

فضلا عن الدعم الذي تقدمه العملية المختلطة لعملية الدوحة، داعيا جميع الأطراف، بما في ذلك السلطات المركزية والمحلية، إلى كفالة سلامة وأمن جميع المواطنين واحترام حقوقهم.

مستشفى الولادة في الفاشر

٣٤ - قامت بعثة مجلس الأمن بزيارة إلى مستشفى في الفاشر. ويقدم المستشفى خدمات طبية للنساء والأطفال حديثي الولادة، ويعمل مع العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة، حيث يستقبل زهاء ٤٠٠٠ من المرضى ويجري عددا من العمليات يصل إلى ٥٠٠ عملية في الشهر. وناقش أعضاء المجلس مختلف التحديات التي تواجه المستشفى، من قبيل تفشي العنف الجنسي ضد المرأة، ومشكلة ناسور الولادة الذي تعاني منه العديد من النساء الشابات، ونقص اللوازم الطبية والتدريب.

دال - الاجتماعات المعقودة في الخرطوم

المشاورات الشعبية

٣٤ - في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، اجتمعت بعثة مجلس الأمن مع والي ولاية النيل الأزرق، ورئيس المجلس التشريعي لولاية النيل الأزرق، ونائب والي ولاية جنوب كردفان، ورئيس المجلس التشريعي لولاية جنوب كردفان في الخرطوم. وكرر مجلس الأمن تأكيد دعمه للمشاورات الشعبية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من اتفاق السلام الشامل وشدد على أهمية عقد مشاورات شعبية جامعة تنسم بالمصادقية والتوقيت المناسب في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

٣٦ - ولاحظ والي ولاية النيل الأزرق أن عملية المشاورات الشعبية تعود بالنفع على الجميع، حيث تتيح لشعبي الولايتين الإعراب عن رأيهما بشأن تنفيذ اتفاق السلام الشامل وتدارك نواقصه من خلال التفاوض مع الحكومة المركزية. وحذر الوالي من أن تكون لهذه العملية تداعيات أمنية بعيدة المدى بالنظر إلى الصلة القائمة بين ولاية النيل الأزرق وولاية جنوب كردفان وأبيي وجنوب السودان، وأكد على ضرورة إدارة عملية المشاورات الشعبية بعناية.

٣٧ - وردا على أسئلة طرحتها البعثة بشأن آليات وعمليات المشاورات الشعبية، أوضح ممثلو ولاية النيل الأزرق بأن المشاورات مع الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني والمواطنين ستعقد من خلال حلقات دراسية وحلقات عمل ومنتديات أخرى يقوم مجلس الولاية على إثرها بوضع الصيغة النهائية للتقرير الذي سيقدم إلى الحكومة المركزية. وفي ولاية جنوب كردفان، تأخرت هذه العملية بسبب تأجيل الانتخابات. والأرجح أن الشواغل الرئيسية التي تواجهها الولايتان تتمثل في المسائل المتعلقة بالحكم الذاتي وتقاسم السلطة

والثروة والحقوق الثقافية والدينية. ودعا ممثلو الولايتين المجتمع الدولي إلى توفير الدعم التقني والمالي، ولا سيما في ضوء الإطار الزمني الوجيز المتاح لاحتتام عمليات المشاورات الشعبية.

مفوضية استفتاء جنوب السودان

٣٨ - أطلع رئيس مفوضية استفتاء جنوب السودان، محمد إبراهيم خليل، بعثة مجلس الأمن على مختلف التحديات المرتبطة باحترام الموعد المحدد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأفاد رئيس المفوضية بأن الصيغة النهائية للجدول الزمني للاستفتاء لم توضع بعد ولكنه يقترح فترة أسبوع واحد للتسجيل، يمتد من ١٤ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر. وأفاد أيضا بأن مكتب استفتاء جنوب السودان في جوبا قد أبلغ الدوائر الانتخابية الرئيسية بأن عملية تسجيل الناخبين ستبدأ في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر وستستغرق ثلاثة أسابيع. وأشار رئيس المفوضية أيضا إلى أن الحكومة لم تصرف أي تمويل للمفوضية، بما في ذلك مرتبات موظفي المفوضية. وفي ختام إحاطته، أكد رئيس المفوضية أن الاستفتاء عملية سودانية تتلقى دعما تكميليا فقط من المجتمع الدولي.

٣٩ - ولاحظ أعضاء مجلس الأمن ضرورة تخصيص الوقت الكافي لتسجيل الناخبين من أجل كفالة مصداقية الاستفتاء. وأكد رئيس المفوضية أنه سيتعين تقليص فترتي التسجيل وما بعد التسجيل من أجل التقييد بالجدول الزمني المحدد في قانون الاستفتاء والتمكين في الوقت نفسه من احترام الموعد النهائي المحدد في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١. وأضاف رئيس المفوضية أنه إذا ظل موعد الاستفتاء محددًا في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، فقد لا يتاح للناخبين الوقت الكافي للتسجيل والظعن في سجل الناخبين بصورة شفافة وقابلة للمساءلة، مما قد ينال من مصداقية العملية. وأشارت بعثة المجلس إلى أن الطرفين قد جددوا التزامهما بعقد الاستفتاء في الموعد المحدد له، وحثت رئيس المفوضية على توخي المرونة في الجدول الزمني الوارد في قانون الاستفتاء. وردا على سؤال بشأن تصميم ورقة الاقتراع، أفاد الرئيس بأن المفوضية لم تناقش بعد صيغة السؤال الذي سيرد في ورقة الاقتراع أو كيفية تقديمه في شكل صورة للناخبين الأميين، حيث انشغلت بالأعمال التحضيرية لعملية تسجيل الناخبين.

وزير الخارجية

٤٠ - اجتمعت البعثة مع وزير الخارجية علي كرتي وأعضاء آخرين في حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم. وذكر السيد كرتي أن الحكومة الحالية قد أنهت الحرب الموروثة وأنها نجحت في استعادة السلام والاستقرار ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع، حتى وإن كان ذلك يعني إتاحة خيار الانفصال لجنوب السودان. وأفاد أيضا بأن الحكومة قد نفذت بالفعل الركائز الثلاث الرئيسية لاتفاق السلام الشامل المتمثلة في تقاسم السلطة وتقاسم الثروة

وتحديد مركز أبيي وولاية جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق، في حين أن الجيش الشعبي لتحرير السودان لم ينسحب إلا جزئياً من منطقة وقف إطلاق النار.

٤١ - وأكد السيد كرتي مجدداً أن الحكومة ملتزمة بعقد الاستفتاءين في ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ كما يتبين من قرار حرق قانون الاستفتاء - وتحديد البنود الذي ينص على وجوب استكمال عملية التسجيل قبل عقد الاستفتاءين بتسعين يوماً - من أجل الوفاء بالموعد النهائي المحدد في ٩ كانون الثاني/يناير. وأبلغ البعثة بأن مفوضية استفتاء جنوب السودان قد حرصت على إجراء الأعمال التحضيرية للاستفتاء بالشكل السليم دون أي تدخل خارجي، وهو الشرط المسبق الوحيد للاعتراف بنتائجه. وأشار أيضاً إلى ضرورة الاتفاق، قبل إجراء الاستفتاءين، بشأن بعض المسائل المتعلقة بمرحلة ما بعد الاستفتاء، بما في ذلك عملية ترسيم الحدود، والمواطنة، وتقاسم الثروة، وإن لم تكن شروطاً مسبقة لعقددهما. وأكد السيد كرتي أن الحكومة لا ترغب في استئناف الحرب وذكر أن مجلس الأمن ينبغي أن يشعر بالقلق إزاء البيانات التي توحى بإمكانية إصدار إعلان انفرادي بالاستقلال.

٤٢ - وفيما يتعلق بدارفور، لاحظ السيد كرتي أن المجتمع الدولي يدعم مختلف مبادرات السلام، لكنه لم يفرض أبداً أي جزاءات على جماعات المتمردين التي خرقت اتفاقات السلام. وأكد السيد كرتي أن عملية الدوحة تظل المنتدى التفاوضي الأساسي للحكومة ودعا المجتمع الدولي إلى ممارسة الضغوط على المتمردين الذين لم ينضموا بعد إلى محادثات الدوحة للقيام بذلك دون شروط مسبقة.

٤٣ - وأشاد السيد كرتي بمستوى التعاون بين الحكومة والعملية المختلطة وأشار إلى الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها الحكومة لدارفور، والتي شملت اقتراحاً لرصد الحوادث الأمنية مع العملية المختلطة. وندد السيد كرتي بالهجمات التي استهدفت موظفي العملية المختلطة والتي ارتكبتها جماعات المتمردين والفصائل المنشقة عنها المسلحة بدعم من جهات خارجية، وأفاد بأن بعض هذه الجماعات المسلحة تعمل داخل مخيمات النازحين. وأوضح ممثل حكومي آخر أن الحكومة تعزم اتخاذ تدابير تأديبية بحق هذه العناصر المسلحة.

٤٤ - وأفاد السيد كرتي بأن الجزاءات المفروضة على السودان غير مبررة وأنها تعرض المدنيين للضرر. وأشار أيضاً إلى أهمية الحفاظ على توازن بين العدالة والسلام، وعدم ترجيح أحدهما على حساب الآخر.

٤٥ - وبالإشارة إلى البيان الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر واختصاصات بعثة مجلس الأمن، كرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم لتنفيذ اتفاق السلام الشامل تنفيذاً كاملاً وفي الوقت المناسب. وأكد مختلف أعضاء المجلس وجوب تحلي الأطراف بالمرونة في كفالة إجراء

الاستفتاءين في الموعد المحدد، ودعوا الحكومة إلى توفير جميع الموارد اللازمة لمفوضية استفتاء جنوب السودان، بما في ذلك التمويل. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم البالغ بشأن تأخر إنشاء مفوضية أبيي ودعوا الأطراف إلى حل المسائل العالقة عن طريق المفاوضات، بما فيها تلك الجارية في أديس أبابا. وأكدت بعثة المجلس أيضا أنه سيكون من الضروري تناول المسائل الرئيسية المرتبطة بمرحلة ما بعد الاستفتاء، بما في ذلك المواطنة والنفط وإدارة الحدود. وأثار الوفد أيضا مسألة وصول المعونة الإنسانية في دارفور، ودعا الحكومة وجميع الأطراف المعنية إلى كفالة حرية التنقل للعاملين في مجال المعونة الإنسانية وحفظ السلام.

٤٦ - وعلى سبيل الرد، عزا السيد كرتي بعض التحديات إلى نقص التعاون من جانب الحركة الشعبية لتحرير السودان وأوضح أن الاستفتاءين يجب أن يعكسا إرادة الشعب وليس آراء حكومة جنوب السودان أو الحركة الشعبية لتحرير السودان. ورحب السيد كرتي بتعيين فريق الأمين العام لرصد عمليات الاستفتاءين وشجع بعثات المراقبة الدولية على العمل مع المفوضية. وأفاد السيد كرتي أيضا بأن الحكم الصادر في تموز/يوليه ٢٠٠٩ عن محكمة التحكيم الدائمة يقتصر على حدود أبيي وأن المحكمة غير مختصة بالبت في مسائل أخرى من قبيل تحديد الإقامة. وفيما يتعلق بتمويل المفوضية، أوضح وزير المالية أن الحكومة مستعدة لدعم المفوضية لكن هذه الأخيرة لم تقدم بعد الميزانية. ونفى مفوض العون الإنساني أن تكون هناك قيود على تحركات وكالات المعونة، بما في ذلك في جبل مرة، وأبلغ البعثة بأن القوات المسلحة السودانية مسيطرة على معظم المناطق في دارفور، باستثناء بعض المناطق التي توجد فيها حركة العدل والمساواة. وأكد السيد كرتي وأعضاء آخرون في الحكومة أن الحكومة قد أبدت روح المبادرة بوضع استراتيجية لدارفور، مما يدل على التزامها بتحقيق السلام والاستقرار في كافة أرجاء السودان.

نائب رئيس حكومة الوحدة الوطنية

٤٧ - طمأن نائب الرئيس علي عثمان طه بعثة مجلس الأمن بأن الحكومة ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ اتفاق السلام الشامل وتحقيق السلام والاستقرار في دارفور. ولاحظ نائب الرئيس طه أن الحكومة منكبة على التفاوض بشأن ترتيبات ما بعد الاستفتاء، بيد أن هناك مسائل حاسمة أخرى ما زالت دون حل، بما في ذلك ترسيم حدود عام ١٩٥٦ التي تشهد حشدا للقوات. وردا على سؤال من بعثة مجلس الأمن، أوضح نائب الرئيس طه أن هذه المسائل العالقة لا تشكل شروطا مسبقة لعقد الاستفتاءين.

٤٨ - وشدد نائب الرئيس طه أيضا على الحاجة إلى ممارسة الضغط على جماعات المتمردين لكي تنضم إلى عملية السلام في دارفور وأكد الجهود التي تبذلها الحكومة من أجل التصدي للإفلات من العقاب، بوسائل منها إنشاء آليات محلية. وطلب نائب الرئيس طه إلى المجلس الاعتراف بالتقدم الملموس الذي أحرزته الحكومة في سعيها لتحسين الحالة في دارفور، وذكر أن تبني المجتمع الدولي مواقف سلبية سيؤدي إلى عواقب غير محمودة، مما سيقوض الحكومة ويشجع المتمردين على مواصلة أعمال التخريب. وأشار أيضا إلى التعاون الرفيع المستوى بين الحكومة والعملية المختلطة في الميدان، وأعرب عن تقدير حكومته للعمل الذي تقوم به العملية المختلطة ووكالات الأمم المتحدة.

مجمع الوكالات الإنسانية الدولية

٤٩ - أثار ممثلو الوكالات الإنسانية شواغل شتى منها التحديات الأمنية والمنع من الوصول إلى المناطق المتضررة وعراقيل بيروقراطية أخرى. وشددوا على ضرورة الوصول إلى مجموع السكان من أجل ترتيب الأولويات بناء على الاحتياجات، وأقروا بأهمية إقامة حوار مفتوح مع الحكومة. وردا على أسئلة وجهها بعض أعضاء مجلس الأمن بشأن أثر طرد ١٣ منظمة غير حكومية في آذار/مارس ٢٠٠٩، أشار ممثلو الوكالات الإنسانية إلى تعذر إيصال الخدمات إلى بعض الأجزاء في دارفور منذ الطرد المذكور، وتأثر جودة الخدمات المقدمة، وبخاصة فيما يتعلق بالحماية والغذاء والصحة. وفيما يتعلق بسؤال عن الجنود الأطفال، أشارت الوكالات الإنسانية إلى أن هناك عددا كبيرا من الجنود الأطفال المرتبطين بجماعات مسلحة غير تابعة للطرفين، وأن غالبية الشباب يفترقون إلى فرص العمل أو التعليم. وتعكف الوكالات الإنسانية على وضع خطة طوارئ لفترة ما بعد الاستفتاء من أجل كفالة استمرار إيصال المساعدة الإنسانية والإنمائية. وأعربت بعثة مجلس الأمن عن تقديرها للجهود التي يبذلها مجمع الوكالات الإنسانية في السودان وعن استعدادها لمواصلة تيسير هذا العمل الهام.

السودانيون الجنوبيون المقيمون في شمال السودان

٥٠ - اجتمع أعضاء بعثة مجلس الأمن مع ممثلين للسودانيين الجنوبيين المقيمين في شمال السودان. ولاحظ عدة مشاركين زيادة الخطب العدائية الصادرة عن كل من مناصري الوحدة ومؤيدي الانفصال. ولاحظ الكثيرون أن السودانيين الجنوبيين المقيمين في شمال السودان يخشون التعرض لأعمال انتقامية عنيفة، وخصوصا أثناء إجراء الاستفتاءين أو بعد إعلان نتائجهما. وأبلغ ممثل آخر البعثة بأن السودانيين الجنوبيين سيظلون متخوفين من تأخير أو إلغاء الاستفتاءين إلى أن يحل يوم التصويت، ودعا مجلس الأمن إلى مواصلة الضغط على الأطراف لعقد الاستفتاءين في مواعدهما.

٥١ - وأبلغ عدة ممثلين للسودانيين الجنوبيين في شمال السودان البعثة بالهجرة السكانية الجارية من شمال السودان إلى جنوبه تحسبا للاستفتاءين، وأعربوا عن انشغالهم بشأن احتمال اندلاع أعمال القتال على امتداد الحدود. وأفادت إحدى ممثلات السودانيين الجنوبيين النازحين بأن العديد منهم لم يشاركوا في برنامج العودة إلى الوطن الذي ترعاه حكومة جنوب السودان خوفا من فقدان فرص التعليم المتاحة لأطفالهم الذين التحقوا بمدارس في شمال السودان. وأشار ممثل آخر للنازحين إلى أن أولئك الذين هاجروا إلى شمال السودان لأسباب اقتصادية قبل اندلاع الحرب بفترة طويلة أكثر ميلا إلى التصويت لصالح الوحدة، في حين يُرجح أن يصوّت لصالح الانفصال أولئك الذين وفدوا إلى شمال السودان هربا من العنف خلال الحرب.

٥٢ - وأعرب جميع المشاركين عن انشغالهم بشأن احتمالات المضايقة والتخويف والغش أثناء عمليتي التسجيل والتصويت في شمال السودان. وأشاروا أيضا إلى احتمال فقدان ممتلكاتهم في شمال السودان إذا قاموا بتسجيل أنفسهم في جنوب السودان. ودعوا العملية المختلطة إلى رصد الحالة عن كثب وتوفير الحماية حسب الاقتضاء.